2009/6/30

المعايير المؤسساتية
للتعامل مع الحريات الثقافية والإعلامية..
أسئلة ونماذج

عبد الحليم فضل الله

تستحق مسألة الحريات في العالم العربي مراجعة متأنية، وعناية بالتفاصيل تتلمس الفروقات بين تجربة بلد وآخر، ومرحلة وأخرى. ومع أن السلطات العربية تتوكأ عادة على عصا القمع، وتشهر بسهولة غير مألوفة في عالم اليوم سيف الرقابة والمنع، فان عصر العولمة، وانفلات الفضاء الإعلامي من قبضة الحكومات المنفردة، يفتح للحريات العامة الإعلامية والثقافية أبواباً، و يعرضها في الوقت نفسه لألوان جديدة من التحديات. والسؤال الراهن يتعدى الاستفهام الموروث عن حدود الحرية ومعاييرها، إلى أسئلة أخرى: هل الضبط هو أمر واقعي وممكن في عالم متداخل ومتعدد الأبعاد والسلطات؟ وإذا كان ممكناً وواقعياً فمن القادر على ممارسته.. الداخل أم الخارج؟ ومن المخول وضع قواعده.. الدولة أم المجتمع.. المؤسسات المنظمة والمعلنة والمعترف بها أم تلك الغائرة تحت السطح والتي تحظى بفائض قوة ووفرة تأثير من مكانها الخفي وموقعها المحتجب؟

اسئلة لا بد منها.. الحريات العامة اداة للسلطة ام ركيزة شرعيتها؟

إن تحديد المعايير المؤسساتية للحريات الثقافية والإعلامية، يمرُّ إذاً من نطاق أسئلة تضع لها اطاراً و تمنحها معنى:

– فهل هذه المعايير جزء من آلة المنع التي تديرها السلطات السياسية والاجتماعية، أو أنها سبب في توسيع أفق الحريات ليشمل دائرة اجتماعية أكبر.

– وهل الحريات العامة، هي حق سامٍ أصيل وثابت، لا يمكن حجبه أو التراجع عنه، ولا يخضع من حيث الأساس لموجبات التعاقد السياسي والاجتماعي، فيما تأتي القيود والمعايير لاحقاً، لوضع تلك الحريات في سياقها الاجتماعي والأخلاقي المناسب...

أم العكس هو الصحيح، أي ان الحريات تولد مقيدة وعاجزة، وتملأ فحسب الفراغات الواقعة خارج نطاق مرجعيات الضبط والسيطرة.

والأمر بين الحالين مختلف، فإذا كانت الحريات العامة حقاً أصيلاً، يصبح احترام السلطة للحقوق الاساسية عنصراً من عناصر شرعيتها، وتكون مهمتها بالتالي هي حماية هذه الحريات، والتكيف مع موجباتها.

أما إذا كانت القيود هي الاصل، تغدو الحريات خاضعة لاحتياجات السلطة، فيتسع نطاقها أو يضيق تبعاً للمصالح والمفاسد التي يحددها عادة الأكثر قوة ونفوذاً.

– كيف تُحدد درجة الحريات العامة، هل يتم ذلك من أعلى إلى أسفل في إطار الهرم التقليدي للسلطة، أم من خلال عملية سياسة حقيقية واسعة وفعالة، تشمل المستويات المختلفة بما في ذلك المجموعات والشرائح والاقليات المقصية والمستبعدة.

– هل يمكن فصل مسألة الحريات عن شكل النظام السياسي وطبيعته، فيتم مثلاً تعزيز الحريات من دون تفعيل الأداء الديمقراطي وتكريس مبدأ تداول أو تقاسم السلطة، أم أن التغيير السياسي هو المدخل للتعامل مع هذه المسألة، إذ لا جدوى للحرية إذا كان مقدراً لها أن ترتطم بجدران النظام السياسي دون أن تترك مجرد ندوب على أبوابه وجدرانه.

– هل الأولوية في العالم العربي هي للحريات الاجتماعية والثقافية، أم للحريات السياسية، وما هي القوى التي تقف عقبة امامها، السلطات الأهلية التي تشيع مناخ قمع ذاتي، أم السلطة السياسية التي يشعرها اتساع دائرة الحريات العامة بالتهديد الداهم.

وإذا كانت من مفاضلة بين الأمرين فأيهما أهم، مواجهة قوى الضبط الاجتماعي على نحو قد يؤدي إلى زيادة الانقسامات، أم تجنيد هذه القوى في مواجهة الانظمة التي تتجمع بين يديها معظم ادوات المنع ووسائله.

– من يقرر حدود الحريات وكيف؟ هل المرجعية هي سياسية وتتم من خلال العملية الديمقراطية العادية؟ أم هي مرجعية دينية– أخلاقية تتبنى نظام القيم وتقوم على حراسته؟ أم أنها معطى فلسفي وتاريخي لا يتغير إلا ببطء؟ ما هو مستوى التداخل بين الداخل والخارج؟ وأي أفق لحريات يتم استيراد اشكالياتها لتزرع زرعاً في تربة اجتماعية لا تصلح لاستنباتها؟

النماذج.. بين الاستبداد المطبق والحرية من دون حقوق

تجتمع غالبية الانظمة العربية على نبذ متفاوت المدى للحريات العامة، بل يمكن اعتبار منطقتنا هذه الحصن الذي استعصى على هجمات الانفتاح والاصلاح المعاصرة، بعد سقوط الحصون والمعاقل الاخرى، لكن ذلك لا يعني ان لدى الدول العربية سياسات متجانسة بل يمكن تقسيمها على انحو التالي:

- دول يتسع فيها نطاق الحريات، الا ان هذه الحريات لم تكن وليدة نضال سياسي أو كفاح اجتماعي، بل نشأت عن فراغات السلطة وقوة الجماعات الأهلية التي حطت من مكانة الدولة المركزية. وفي هذه الدول لا تساهم الممارسات الإعلامية والثقافية غالباً، في ترسيخ الوحدة الوطنية وتحقيق المصلحة العامة.

- دول تكبح الحريات السياسية لأهداف داخلية، بهدف تحصين الأنظمة الحاكمة ومنع تداول او تقاسم السلطة.
- دول تكبح الحريات لأسباب داخلية وخارجية، لمنع التداول والتقاسم أيضاً، ولحل مشكلة التعارض بين موقف الحكومات من القضايا القومية، وموقف الرأي العام منها.

وعلى العموم، فإنّ الحريات العامة في معظم الدول العربية، هي حريات انتقائية أو تعويضية.. انتقائية لأنها خاضعة لاعتبارات السلطة ومآربها، وتعويضية لأنها تعمد الى المقايضة بين الحريات السياسية و الحريات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فتجعل زيادة هذه ثمناً للانتقاص من تلك.

وفي اطار هذا التصنيف سنعثر في العالم العربي على نماذج عدة متفاوتة ومتباينة:

- نموذج الحريات القصوى، التي يتزامن وجودها مع ركود سياسي مزمن، وتباطؤ في التطور الاجتماعي وانقسامات داخلية حادة. المثال اللبناني هنا هو الأبرز والقابل للانتشار، حيث تهدف الحريات فيه إلى ضبط مفاعيل التنوع وليس إلى تحسين الاداء واتاحة مزيد من الحقوق.
- نموذج الليبرالية الاجتماعية و المحافظة السياسية، أي منح حريات ثقافية واجتماعية مقبولة، في مقابل حظر الحريات السياسية. وينتشر هذا النموذج خصوصاً في الدول العربية ذات الاقتصادات المفتوحة.
- النموذج الذي يركز كثيراً على منع الحريات الثقافية، إما لكبح جماح المذاهب والطوائف والاثنيات، أو لمنع التعبير الديني من التحول إلى تعبير سياسي، ويشمل هذا الأمر معظم الدول التي تضم أقليات وازنة تسعى بنشاط إلى المشاركة وتلوين الهوية الوطنية بثقافتها الخاصة.
- وبالطبع هناك نموذج الاستبداد المطبق الاكثر رواجاً، حيث تعمد دول عربية عدة إلى التضييق على الحريات الاجتماعية والثقافية والسياسية كافة، فهي ترى أن حبس المجتمع داخل الأطر التقليدية الموروثة هو السبيل الأقل كلفة لقمع تطلعاته السياسية وآماله التحررية.

أي معايير للحريات الثقافية والإعلامية وأية مرجعية لها؟

1- هناك أهمية كبيرة لتحديد الجهة التي تشكل مرجعية الضبط، إذ لا يمكن رسم حدود الحريات بأدوات قانونية صرفة، فالقانون يتم تأويله باستمرار انسجاماً مع موازين القوى السياسية والاجتماعية، وفي اطار إملاءات السلطة وضغوطات المجتمع.

فإذا كانت أجهزة السلطة هي المرجعية، فسنشهد ميلاً لإحباط الحريات أو على الأقل إخضاعها لاستنساب ناشئ عن احتياجات السلطة، أما إذا كانت المرجعية للدولة بمفهومها الواسع فستكون القيود حصيلة مسار مؤسساتي وتشريعي تاريخي متعدد الابعاد.

إنَّ ضبط الحريات على هذا النحو، لا بد وان يلائم ما بين عمليتين: عملية سياسية تشكّل الممارسة الديمقراطية ركناً أساسياً من أركانها، وعملية مجتمعية تضمن لجميع اطياف النسيج الاجتماعي المساهمة في تعريف الحريات الأساسية التي يرتأونها لانفسهم وحدود هذه الحريات. وتزداد هذه العملية أهمية في المجتمعات القائمة على التنوع والتعدد، حيث لا تفلح الآليات الديمقراطية التقليدية، في التقاط آمال الشرائح كافة وتمثّل آمالهم وهواجسهم.

2- لا ينبغي توظيف الحريات العامة في مجالات تفيض عنها، فهي ضمانة للحقوق الأساسية، ومدخل لا بديل عنه للتحول والتصحيح السياسيين، لكنها ليست المظلة المناسبة لإعادة النظر بالهوية السياسية والاجتماعية والدينية، ولا لتفكيك المقدس، فهذان الأمران لهما سياق مختلف. إن ممارسات متطرفة كهذه، تؤدي في مجتمعاتنا خاصة، إلى تقويض الأسس التي تقوم عليها الحريات بدلاً من نفي المقدس أو إطاحة الثابت.

إن تفعيل منظومة الحريات العامة في بلادنا، يتم من خلال ربطها بالعملية السياسية، وليس بالذهاب بها بعيداً لمعالجة مسائل الانتماء والهوية والعقيدة، أو زج المجتمع بممارسات ملتبسة غايتها تدمير نظام قيمه الخاص من دون مبرر. فكلما زادت المشاحنات بشأن قضايا ثقافية واجتماعية مستجدة ومحل خلاف كلما تدنت امكانية الاستفادة من الحريات في صناعة التغيير السياسي أو تغيير سلوك الأنظمة.

3- ان ضبط الحريات في مجتمعاتنا يكون مشروعاً إذا كان أحد أهدافه: اتاحة الحد الادنى من السلطة الذي لا تقوم الدولة الا به، أو احترام التنوع الاجتماعي والثقافي والديني، أو صيانة الوحدة الوطنية، أو الحفاظ على الهوية الجماعية من الاندثار، أو تأمين الاستقرار. و بالنسبة

للحريات الاعلامية ينبغي إضافة معيار آخر وهو صون وسائل الاعلام من الاستتباع ومنعها من الانحياز المفرط.

4- إن قمع الحكومات هو احد وجوه المشكلة الاعلامية، أما وجهها الآخر الذي يزداد خطورة في عصر الفضائيات والعولمة، فتبعية وسائل الاعلام للقوى الاقليمية والدولية الباحثة عن النفوذ، أو انزلاقها الى متاهات العالم الافتراضي السفلي، حيث يتم التخلص من الاقنعة التي تفرضها تسويات الطبقات العليا من العالم الحقيقي، وأبرز مثال على ذلك هو تجنيد آلاف المواقع الالكترونية على الشبكة العنكبوتية في الحروب المذهبية والعرقية والطائفية المكبوتة.
وإذا كانت مشكلة الحريات الاعلامية تتمثل في المنع والقمع والاستتباع، أي انها مرتبطة بسلوك السلطات داخل الدول وفيما بينها، فإن مشكلة الحريات السياسية في العالم العربي هي مشكلة بنيوية أكثر، وترتبط باصل الدولة وفصلها،.. بتركيبتها التقليدية وتماهيها مع مفهوم السلطة، وتجاهلها مبدأ المواطنة لصالح الولاء والانتماء، وإذا كان من سبيل إلى توسيع نطاق الحريات في حدود متفق عليها، فذلك الذي يمر تحت شرفات الدولة سعياً إلى اصلاحها وتحديثها.

وبالخلاصة

تختصر أزمة الحريات الثقافية والاعلامية في العالم العربي بالتالي:

- قمع واخضاع على المستوى المحلي الداخلي في غير الدول الهشة.
- الاستتباع على المستوى الاقليمي، و هيمنة اقتصادات الريع.
- استعمال هامش الحريات المتاح لتغذية الانقسامات والنزاعات الاهلية، وعدم الاستفادة منها في تطوير السياسة والرقابة على السلطة.
- التعويض أحياناً عن حجب الحريات السياسية بإتاحة قدر من الحريات الثقافية والاجتماعية.

أما عملية الضبط فلا بد وان تراعي الامور والمعايير التالية:

- مرجعية الضبط هي المؤسسات لا السلطات، هيئات المجتمع وليس الاطر التقليدية الموروثة.
- مرتكزات الضبط تقوم على أربعة عناصر: الديموقراطية، التنوع الثقافي، المواطنة، ومراعاة القيم العامه المنبثقة عن سيرورة المجتمع، والخاضعة أيضاً لقانون التطور.

- التركيز على الحريات السياسية اكثر من غيرها لأنها الرافعة لأنواع الحريات الأخرى.
- لا يكتمل دور الحريات الاعلامية، ما لم تكن جزءاً من عائلة أكبر من الحريات، ولا معنى لهذه الحريات ما لم تترافق مع اداء مهني رفيع.
- هناك ضرورة لعزل الحريات الثقافية والاعلامية عن تأثير شبكات الريوع وسلطة رؤوس الاموال.
- ان الهدف الاخير للحريات هو تعزيز منظومة الحقوق السياسية والاجتماعية وصيانة الاستقرار، ولا بد بالتالي من وضع حد للممارسات التي تتعارض مع هاتين الغايتين.
- هناك ثلاثة تجارب ينبغي التبصر بها عند وضع فرضيات الضبط الاعلامي: دور الاعلام اللبناني والعربي في الازمة اللبنانية، دور بعض الفضائيات العربية في تغذية الانقسامات الاهلية في أكثر من بلد عربي، والممارسات الاعلامية التي رافقت الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان وفي فلسطين وتناقضت مع الوجدان الشعبي العام.